وان خرجت كانت مسافرة لغرضها وله المنع من صوم التطوع
والقضاء الموسع لامن الرواتب والفرض قبل الوقت
الرابع الاعتداد عن الغير على وجهه والزوجة اتما لو مكنت الولي
بظن سقوط اذا الظن لا يؤبه في الغرامات ولو كانت مكرهة
او نائمة فلا الفصل الثالث في الاعسار بهما
تمكن الزوج وعجز عما يمكن القناعة به كنصف مد او غاب
ماله مسافة القصر فيها الفسخ لانه سيل ان الحبس فقال يقرض
بينهما فقيل له بستة قال بستة وكذا ان عجز عن الحل قبل الدخول
على الاصح كما اذا عجز عن الثمن وكذا ان عجز عن الكسوة او السكنى
على الاظهر لا الخادم والخادم لتبعيتها ونفقة الماضي ولان امتنع
او غاب فاذن وطريقة اثبات اعسار عند الحاكم فيمهله
ثلثة ايام ويكلفها منه صبيحة الرابع فروع الاول لو سلم
النفقة في اليوم الثاني وعجز في الرابع ثبت على ما مضى من الثلث
فانها تضر بالاستيناف الثاني لو رضيت لم يسقط حقها الا ان
اسقطها فيتجدد بخلاف ما لو اذن عالمة باعسار حين المر واستمتع
المدة لتعدد السبب بخلاف الايلاء الثالث لو فسخ ثم اجازته ولم يعد
للاعسار كالا يفيئ للعنة الباب الثاني
في نفقة الاقارب وفيه فصول الاول في شرائط الاستحقاق والنظر فيه امور
الاول فيمن تجب له وعلى كل اصل او فرع لا يتولى ولا يكتسب ما يكفيه
فيه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله
عليه السلام اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسبهم وان اعسارا

قال

قال ان احتاج ابي فقال انت ومالك لابيك وفسر القديم بما
عنا بالنفقة والناس على نفقته فانه كالبعض منه واوجب
ابو حنيفة لكل محرم الثاني فيمن تجب عليه وهو كل اصل او فرع موسر
غير الام فالجد عند مالك وتسكسب الخمس لنا استقلال البعضية
كنفسه وقيل لا كالمولود على الوالد الثالث الواجب وهو ما يكفيه
من القوت والكسوة وتسقط بالمضي اذا اسقرض عليه بامر
الحاكم وفرضه لغيبته او امتناعه ولا تاخذ الام من ماله
على الاظهر وقوله عليه السلام لهند خذي من ماله ما يكفيك وولدك
محمول على القضاء وعليها ارضاع البنين لما قيل انه لا يعيش دونه
والبنين ان لم توجد مرضعة وهي اولى من غيرها لم تجبر ان رضيت
باجرة المثل على الاظهر فصل الثاني
في نفقة الاقارب يقدم في الاعطاء الزوج لانه للحرمة البين والابن
ثم الابن ثم الوالد ثم الوالد وتوزع على المتساوين بالمنزلة
وفي الاخذ الفقير ثم الاصل والابن الاقرب فالاقرب وتوزع
للمتساوين ان يتسر والا اتبع ويقدم على نفقة القريب نفقة
نفسه لقوله عليه السلام ابدا بنفسك ثم بمن تعول والزوجة
لا طلاقها ولزومها فصل الثالث في الحضانة والنظر
في امور الاول في صفات الحاضن والمحضون اما الحاضن فشرط
العقل والحرية والامانة والاسلام للولد المسلم اذ لا ولاية لمن
لا يتصرف فيها والمحضون ان لا يستقل بحفظ نفسه كالصبي والمجنون
والذي لا شدة له للاب والجد ان لم يكن ام كما يجبر عليها على النكاح